http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2028) السنة الثامنة - الأحد (30) كانون الثاني 2011

بالعربي الصريح

أيتها الحكومة.. احذري ملايين كربلاء

علي عبد السادة

على الحكومة، ورجالات مزروعين في جلبابها الفضفاض، الخوف، بل الرعب، من ملايين الزائرين الذين اكتظت بهم كربلاء في أربيعينية الحسين. تخيلوا أنهم، أولئك المكتوين بنار الفقر والعوز والمتخمين بالوعود، يتظاهرون، بذات عددهم وتعدادهم (الحسيني) أمام مقار الحكومة يصرخون لوزرائها: أقيلوا الفاسدين وعسى أن تحترقوا لتجلبوا لنا ضوء الكهرباء.

ملايين العراقيين بإمكانهم قلب الموازين وهز الكراسي من تحت المؤخرات. إن حدث هذا، وفكر هؤلاء بضرورة الجرأة والكف عن الصبر العقيم، فعند الحكومة المنشغلة، حتى الساعة، بظفر الحصص، قائمة الحساب.

لحسن الحظ أن يكون إحياء مأثرة الطف والاعتبار بدرس كربلاء الثوري، ليس من وحي مرسوم حكومي، وإلا لقال صقور الكتل النافذة أن هؤلاء، بملايينهم، أنصارنا وذخيرتنا الانتخابية. دون شك ليسوا جميعا منتفعين من الحصص الحكومية، كانوا سبيلها والطريق، ليسوا جميعا متعاقدين من تحت الطاولة في مشاريع ومصالح (بالأخضر)، كانوا شواهد على فسادها وضحايا كذبتها المتكررة مع كل حكومة، ليسوا جميعا ناعمين بحياة كريمة ويحظون، عبر نص الكرامة في الدستور، بحق المواطنة والعيش المعقول، كانوا متلقين جيدين لخطب البناء والاعمار ومنصتين جيدين لأعذار الفشل المبذولة. ليسوا أي شيء من ذاك، إنهم اكبر كتلة بشرية في العراق تشعر بالحنق من امتهان حق الحياة في هذه البلاد. الحمد لله أنهم، وهم يخطون الطريق إلى كربلاء بالملايين، يدينون للحسين وحسب. وهذه فرصة ذهبية لوقف مهازل الاحتيال على خيارات الناخبين، والاستمرار في التزود بالقوة والنفوذ عبر كلمات تذاع، مع هوسات متلفزة، أيام الدعاية الانتخابية.

لكن، للأسف، هؤلاء تنقصهم الجرأة ويرهقهم الأمل، وقد أتى عليهم ارث عراقي طويل مملوء بالخوف المبرر واللامبرر من القوة، السلطة، الوزير، المدير، بل حتى مفوض صغير في الشرطة.

كل ما يحتاجونه، ليس المزيد من الأسى والتأكد من أن حياتهم تنحدر إلى هاوية مجهولة، بل التعرف على أمثولة تأتي من الغضب: "الجرأة". إذ سيُنفض من جرائها غبار الكذب عن زجاج البرامج الانتخابية، وسيعرف الجميع حقيقة "الدولة المزعومة"، المهم أن يعرف الناس ما يجري.

وكأننا بحاجة إلى استحضار مقولة أثيرة لايمانويل كانت: (الجرأة من اجل المعرفة). وهي معرفة ناجعة، تستفز العقل وتهيج الألم، إنها معرفة كالملح تجعلك تصرخ حين يوخز شروخ البطون الفارغة وأجساد النيام في العراء. سيفتحون الأفواه بـ"آه" ثائرة.

من بين هؤلاء، لمن لا يعرف من الجالسين في عاج الحكومة، أغلبية تعيش في العشوائيات وتفتش في القمامة عما يباع. من بينهم، أيضا، جالسون في البيوت، أو يلفون الوزارات، من أجل عمل ينقذ آخر الصبر. من بينهم أبناء وبنات ضحايا الإرهاب، وربما معوقيه، لم تلتفت إليهم الحكومة لسبب أو لآخر، من بينهم مترفون مرفهون أيضا، لكنهم قلقون من أن تتحول بلاد العلم والثقافة والتنوع والحريات والعيش المشترك، إلى معسكر مقفل لإنتاج ديكتاتورية جديدة. هؤلاء هم ملايين كربلاء، احذروهم واحتسبوا لغضبهم، إن قاموا في بغداد لن يتركوا وزارة الشراكة دون أن تعدل مائلة الفساد ويدحر عرابو النصب والاحتيال.

هذا ليس تحريضا، هذه أمنية ذكرني بها (ايمانويل كانت)، بينما أرقب زوار كربلاء يملأون أرضها.

حملة الحريات التي قادتها المدى تؤتي ثمارها

الحكومة تعتذر عن اعتداء "آشور بانيبال" وتعد بحماية الحريات العامة

□ بغداد / اياس حسام الساموك
تصوير / حازم خالد

■ وزير الثقافة: أدوات الدكتاتورية لا تزال حاضرة في العراق
■ الجمعية: خسائر الاعتداء بلغت ٥٠ ألف دولار

قدمت الحكومة المركزية أمس اعتذارا إلى جمعية آشور بانيبال الثقافية على خلفية الاعتداء الذي تعرضت له من مجموعة مسلحة يشتبه بانتمائها إلى مجلس محافظة بغداد.

جاء ذلك على لسان وزير الثقافة سعدون الدليمي خلال زيارته للجمعية أمس السبت بحضور عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من بينها "المدى".

ويأتي موقف الحكومة الجديد بعد أن كانت مؤسسة (المدى) للإعلام والثقافة والفنون أطلقت بعد يوم واحد من حادثة الجمعية حملة تضامنية مع الجمعية التي تعرضت إلى هجوم غير مبرر.

الدليمي أشار وفي كلمة له أمام الحضور إلى انه سمع بما حدث في جمعية آشور بانيبال، وانه يمثل رئيس الوزراء في هذه الزيارة.

وقال: "رئيس الوزراء نوري المالكي شعر بالغضب والحزن لما حدث خصوصا وان البلاد تعيش في فرصة لبناء مجتمع تعددي فضلا عن أن الجميع يسعى لحماية الحريات العامة، وانه (المالكي) عبر عن انزعاجه الشديد لما يحدث من هذه التصرفات التي تهدف إلى التضييق للحريات العامة.

وشدد الدليمي على أن العراق غادر الدكتاتورية إلا أن أدواتها لا زالت موجودة وأفكارها أيضا، سيما القوانين التي كانت في ظل النظام المباد التي تسعى إلى تقييد الحريات والتي منها قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ الذي ربط كافة الجمعيات الثقافية والنوادي والمطاعم السياحية بوزارة الداخلية لا يزال نافذا حتى اللحظة وبالتالي يحتاج إلى سن قانون يلغيه، معربا عن أسفه نتيجة استناد بعض الأطراف إليها في الاستمرار بقمع الحريات وهو أمر مرفوض كون البلاد لا يمكن بناؤها على وجهة نظر واحدة.

وأضاف الدليمي أن التعدد في الأفكار والثقافات هو مصدر قوة لا ضعف وبالتالي يجب أن تبنى الثقافة العراقية على أساس التنوع لا النوع الواحد، مبينا ان صهر الثقافات يؤدي إلى كبت إبداعات الإنسان، موضحا أن العراق يجب أن يكون نسيجا متنوعا قويا لا يهمش فيه أي طرف، متابعا أن رفع شعار الديمقراطية لوحده لا يحقق الغرض المرجو منها دون تطبيق القواعد الأساسية لها والذي يعتمد على أساس التعايش السلمي بين كافة الأطياف وبناء ثقافة التسامح واحترام وجهات النظر وهو يحتاج إلى حكم من قبل قوانين منصفة وحماية من الدستور، مشددا على ضرورة اعتماد الديمقراطية التحررية المستمدة من العقل الناقد الذي يقول ما يراه.

وعن دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية في بناء مجتمع ديمقراطي قال وزير الثقافة أن هذه الأمور من الأركان الأساسية التي تحتاجها الديمقراطية، موضحا أن هذه المؤسسات والمنظمات والجمعيات يجب أن تكون في الوسط ما بين الحكومة من جهة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى فهي تسعى دون تهميش احد للآخر كونها تمثل الشعب.

واختتم الدليمي كلامه قائلا "باسم رئيس الوزراء أقدم اعتذاري لكم عن ما حصل، وأتمنى أن تزاح جميع القوانين التي تحد من الديمقراطية وهذه الحالة لن تتكرر في المرحلة المقبلة"، داعيا جميع المثقفين ومنظمات المجتمع المدني إلى بناء مجتمع لا تخرق فيه الحريات العامة.

من جانبها قدرت جمعية آشور بانيبال الخسائر التي تعرضت إليها خلال عملية الاعتداء الذي تعرضت له ب ٥٠ ألف دولار.

رئيسة الجمعية جنان صليوا أشارت في تصريح لـ"المدى" إلى أن الجميعة رفعت دعوى أمام محكمة التحقيق الكرادة ضد الجهات التي قامت بعملية الاعتداء، موضحة ان عدد من البرلمانيين اتصلوا بها معبرين عن تعاطفهم وتضامنهم معها مؤكدين طرح هذا الموضوع امام مجلس النواب خلال المرحلة المقبلة.

وأضافت صليوا في البدء قام عدد من أعضاء مجلس محافظة بغداد بالاتصال بالجمعية وقامت عدد من اللجان بالحضور إلى الجمعية وأخذت منها تقديرات الخسائر التي تقارب الـ ٥٠ ألف دولار إلا أنها انقطعت عنها خلال الفترة الماضية.

وكان عدد من المسلحين يشتبه بانتمائهم إلى مجلس محافظة بغداد قاموا في وقت سابق باقتحام جمعية آشور بانيبال وتخريبها فضلا عن سرقة بعض محتوياتها.

حيث أكدت مصادر مسؤولة في الشرطة المحلية لمدينة بغداد قيام لجنة خاصة –كما أسمتها– من قبل مجلس محافظة بغداد بالملابس المدنية وبسيارات الدفع الرباعي الحكومية وبهويات المجلس، باقتحام جمعية آشور بانيبال، وتكسير وتحطيم الأثاث ومصادرة بعض الممتلكات.

المصدر الذي رفض ذكر اسمه، أشار لـ"المدى" إلى أن اللجنة قامت باستقدام دوريات من قبل احد مراكز الشرطة القريبة من مكان الحادث، بالإضافة إلى دوريات النجدة والشرطة الاتحادية.

ولفت المصدر إلى أن الدوريات وقفت أمام الجمعية "متفرجة" –على حد قوله– وهي تراقب تصرفات اللجنة التي كسرت الباب ودخلت إلى البناية وكسرت الأثاث وعبثت بالممتلكات وصادرت بعضها.

ويوضح المصدر أن مجلس محافظة بغداد هو السلطة الأعلى في المحافظة وهو يمتلك الحق في إمرة شرطة بغداد وحتى قائدها، ونحن لا نملك غير تنفيذ الأوامر.

مؤكدا في الوقت نفسه أن الجمعية كانت مغلقة.

وما أشيع حولها بأنها مازالت مستمرة في بيع الخمور وأنها تقف ضد قرار مجلس محافظة بغداد بغلق كل محال الخمور والنوادي لا أساس له، لان المصدر ذكر أن اللجنة قامت بكسر الباب الرئيسية، مشير إلى أن الممتلكات التي تم التحفظ عليها في مركز الشرطة القريب من الحادث مولدتين فقط، مشددا على أن الممتلكات ستعود إلى أصحابها بعد أن يثبت القاضي عائديتها.

يشار إلى أن كامل الزيدي نفى في وقت سابق معرفته بالاعتداء الذي استهدف جمعية آشور بانيبال، والدمار الذي لحق بها وبممتلكاتها وجهله التام بمكانها، وشدد على انه لا يعتد بكلام الصحفيين ووسائل الإعلام لأنهم "مخمورون".

بالمقابل أكد شهود عيان صادف مرورهم مع مداهمة "الجماعات الخاصة" لبناية الجمعية "العريقة" أن المهاجمين كانوا يرتدون ملابس مدنية "رثة" ومنظرهم يدل على أنهم "مطلوبون للعدالة"، وأشارت المصادر إلى أن المجاميع "المهاجمة" كانت تحمل هويات من قبل مجلس محافظة بغداد، أبرزتها للعاملين في الجمعية، حين شكك احدهم بخلفياتهم الحكومية.

الزيدي بدوره اتهم المصادر الصحفية والنخب المثقفة في بغداد بـ"السكيرين"، وفقا لما جاء بكلامه الذي أكد فيه أن شهود العيان الذي وصفوا الهجوم هم "مخمورون".

قادة كبار يجهلون الخطط العسكرية وأثروا على الأداء الأمني

مصادر لـ المدى: عناصر "الدمج" لا تعرف مسك الأرض

□ بغداد / هشام الركابي

أرجع عدد من المختصين في الشأن الأمني تصاعد موجة العنف والاغتيالات إلى إهمال وتقصير قادة الأجهزة الأمنية سيما المعينين ضمن قرارات "الدمج" التي شملت الميليشيات.

وبين المختصين في هذا المجال أن الإجراءات المطبقة من قبل هؤلاء القادة الأمنيين وإهمالهم في تطبيق الخطط العسكرية الصحيحة بعملية مسك الأرض ساعد على زيادة الخروقات وتسلل التنظيمات المسلحة مرة أخرى إلى المدن والأحياء السكنية.

وكان مصدر امني قد اشر إلى أن رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز إلى الوزارات الأمنية بمراجعة ملفات الضباط الذين قدموا إلى الوزارة عبر قرارات دمج الميليشيات في الأجهزة الأمنية. وأضاف أن القائد العام للقوات المسلحة، رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز إلى الوزارات الأمنية بإعادة النظر بملفات منتسبيها المعينين ضمن قرارات "الدمج" التي شملت الميليشيات وبعض عناصر الصحوة في خطوة أولى ضمن برنامج هيكلة وتقويم الخطط الأمنية التي تنفذ فصولها القوى التي ترتبط بوزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطني.

من جهته أوضح المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في تصريح خص به "المدى" إن القيادات الأمنية في عملية مراجعة مستمرة للخطط الأمنية المطبقة في عموم البلاد، وأضاف أن المخططات والنوايا الإرهابية لا تزال مستمرة، وما يحصل بين الحين والآخر هي صور لتلك النوايا الإجرامية التي تسعى إليها التنظيمات الإرهابية. وأشار إلى أنه رغم الانتشار الأمني والعمليات الاستباقية إلا أن هذا لا يعني حصول بعض حالات التقصير داخل الأجهزة الأمنية لكن مسألة دمج الميليشيات ليست سببا في تكرار مثل هذه الخروقات. يشار إلى أن رئيس الوزراء يشرف بنفسه على سير الخطط الأمنية الخاصة بأمن العاصمة والمناطق القريبة منها لا سيما المدن التي تحتضن المراقد المقدسة في الكاظمية وكربلاء والنجف وسامراء. من جهته أكد مصدر رفيع المستوى في وزارة الداخلية لـ"المدى"، بان كل الضباط الذين دمجوا حسب قرار الحاكم المدني بول بريمر، منحوا رتبا صغيرة، وهناك بعض الضباط الذين كانوا خارج الخدمة لأسباب سياسية أعيدوا إليها ومنحوا استحقاقاتهم القانونية. وشدد المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه بان وزارة الداخلية تمتلك قاعدة بيانات ويمكن لكل من يشكك بالشهادات التي يحملها الضباط أن يراجع هذا الأرشيف. وأبدى المصدر المذكور استغرابه، من هذه الاتهامات وقال: كل من دمج وفقا لقرار بريمر، منح رتبا صغيرة لا تتجاوز رتبة ملازم أو ملازم أول، أما الضباط الذين كانوا خارج الخدمة لأسباب سياسية، فوضعهم يختلف، وأعيدوا للخدمة باستحقاقاتهم الوظيفية الكاملة.

رجحوا انتعاشا لحالة القاعدة لو استغرقت المفاوضات وقتاً أطول

نواب: المؤسسة الأمنية مرتبكة لتأخر تسمية الوزراء

□ متابعة / المدى

ارتفعت وتيرة أعمال العنف مؤخرا في العراق، لتحصد أرواح العديد من الأبرياء، وأثارت هذه الموجة التي وصفها البعض بالانتكاسة الأمنية، تساؤلات حول العلاقة بين هذه الهجمات وتأخر تسمية الوزراء الأمنيين في حكومة نوري المالكي.

ويرجع العديد من السياسيين العراقيين والمحللين ارتفاع وتيرة أعمال العنف في أنحاء متفرقة من البلاد إلى تأخر تسمية وزراء الدفاع والداخلية والأمن الوطني والخروقات في الأجهزة الأمنية.

وفي هذا الصدد قالت سهاد العبيدي عضوة القائمة العراقية في تصريح صحفي "إن الوضع الأمني في عموم البلاد يشهد تراجعا وترديا كبيرين، وعمليات إرهابية منظمة"، مضيفة "أن السبب الرئيسي للخروقات الأمنية هو تأخر تسمية الوزراء الأمنيين، ما ولد شيئا من الإرباك، إضافة إلى أن اغلب الأجهزة الأمنية مخترقة من جهات عديدة".

ودعت العبيدي إلى إعادة النظر في بناء الأجهزة الأمنية وتكثيف الجهد الاستخباري، قائلة "إن الأجهزة الأمنية شكلت في ظل ظروف استثنائية وصعبة جدا، ورئيس الوزراء بنفسه اعترف بأن الأجهزة الأمنية مخترقة، ما يستدعي الإسراع بتسمية الوزراء الأمنيين وتكثيف الجهد الاستخباراتي".

ويعتقد الملا ناظم الجبوري الخبير في شؤون تنظيم القاعدة "أن الأسباب التي تكمن وراء عودة القاعدة إلى المشهد العراقي هو، التأخر في إقرار الوزارات الأمنية وقادتها، وهذا التأخر جعل المؤسسات الأمنية تعيش في حالة من التخبط والإرباك، وانعكس هذا الإرباك بصورة ايجابية في انتعاش القاعدة وعودتها بقوة محاولة فرض أمر واقع على الساحة". وتابع الجبوري قائلا لوكالة أنباء شينخوا "أن تنظيم القاعدة وحسب ستراتيجيته في العراق، ينفذ هجمات ذات بعد طائفي كلما تعرض لضربات وضغوط أمنية، إذ أن مثل هذه الهجمات تعتبر متنفسا له، كونها تأخذ بعدا إعلاميا محليا ودوليا، وهذا احد أهداف القاعدة، إلى جانب إحراج الحكومة العراقية ومؤسساتها الأمنية".

وأعرب الجبوري عن اعتقاده بان المؤسسات الأمنية العراقية لن يكتب لها النجاح الكامل في حربها مع القاعدة ما لم تتوفر لها قاعدة استخباراتية من المواطن أولا، وخلق فرص تعاون معه، لأنه بدون هذا التعاون لن تستطيع الوصول إلى المعلومة الحقيقية والتعامل معها في ظل جو عدم الثقة والتخوين والتخندق الذي تعيشه المؤسسات الأمنية والمواطن.

ودعا الجبوري، الحكومة إلى أن تعيد حساباتها مع مشروع الصحوات، الذي حاربته بعض الجهات وأضعفته، بدلا من أن تجعله رديفا استخباريا لها في معركتها مع القاعدة وفلولها.

يذكر أن التحالف الوطني والقائمة العراقية اخفقا في تسمية مرشحيهما لوزارات الداخلية والأمن الوطني، والدفاع بعد تقديم نوري المالكي تشكيلة حكومته للبرلمان الشهر الماضي، وشغل بنفسه الوزارات الأمنية الثلاث لحين تقديم الكتل مرشحين ينالون قناعة الأخير.

ويتنافس كل من عدنان الاسدي وعقيل الطريحي، وشيروان الوائلي، وعبود قنبر لشغل منصب وزير الداخلية، في حين أن القائمة العراقية رشحت فلاح النقيب لشغل منصب وزير الدفاع، مؤكدة عدم وجود اعتراض لديها على أي مرشح للتحالف الوطني لشغل حقيبة الداخلية، مقابل أن يوافق التحالف على مرشحها للدفاع.

وأقر المحلل السياسي صباح الشيخ بوجود تأثير لعدم تسمية الوزراء الأمنيين على الوضع الأمني في عموم البلاد، لكنه حمل الكتل السياسية مسؤولية هذا التأخير، كونها اتفقت فيما بينها على أن تشغل المناصب الأمنية شخصيات مستقلة، لكنها لم ترشح أي مستقل بل كلها رشحت قادة فيها.

وقال الشيخ "الكل يطالب بان تكون الوزارات الأمنية مستقلة وغير متحزبة، لكنها ترشح من أحزابها وكتلها، مما وضع رئيس الوزراء في حيرة من أمره، فهو يسعى لاختيار شخصيات مهنية وكفوءة ونزيهة ولديها الخبرة، لتولي هذه المناصب الخطرة".

وأضاف أن تحسين الوضع الأمني في عموم البلاد لا يعتمد فقط على تسمية الوزراء الأمنيين بل يحتاج إلى إعادة النظر في بناء الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة، على أسس مهنية ووطنية، وإخراج الأشخاص غير الكفوئين، لان ذلك يشجع المواطن للتعاون مع الأجهزة الأمنية عندما يشعر بان هذه الأجهزة تعمل لمصلحته وليس لمصلحة أحزاب أو جهات سياسية معينة.

لكن المقربين من المالكي يرون أن تأخر تسمية الوزراء الأمنيين لا يعد سببا مباشرا في وقوع الهجمات الأخيرة التي ضربت عدة محافظات، مبررين ذلك بوجود أجهزة أمنية تعمل، وهي تحت قيادة رئيس الوزراء. وبهذا الخصوص قال الشيخ "إن رئيس الوزراء لا يمكن له أن يدير ثلاث وزارات أمنية مهمة في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها العراق، بالإضافة إلى منصبه الأصلي الذي يحتاج منه الجهد الكبير"، داعيا الجميع إلى التعاون مع المالكي من خلال ترشيح شخصيات تتمتع بالمهنية لشغل المناصب الأمنية وعدم الاقتصار على مرشح واحد حتى يتمكن المالكي من اختيار الأفضل.

وخلص الشيخ إلى القول "إن الوزارات الأمنية، مسؤولة عن الملف الأمني المعقد لأنه يتوجب عليها حماية أرواح وممتلكات المواطنين، وتحقيق الأمن والاستقرار الذي وعدت به الحكومة الجديدة، لذلك اعتقد أن عدم الإسراع في تعيين قيادات لهذه الوزارات سينعكس بصورة سلبية على أداء هذه الوزارات وربما يؤدي ذلك إلى إيجاد نقاط ضعف يمكن أن تستغلها الجماعات المسلحة في تنفيذ هجماتها ضد الأبرياء". وكان خالد الاسدي القيادي في تحالف المالكي قال في تصريحات صحفية الأسبوع الماضي "إن الحديث عن تسمية المرشحين لشغل الحقائب الوزارية الأمنية لا يزال طويلا"، مضيفا "أن المالكي لم يفصح حتى الآن عن موقفه من المرشحين للوزارات الأمنية، ولا يزال يدرس جميع الترشيحات، وعندما تكتمل الصورة والقناعة لديه سيعرض المرشحين أمام الكتل السياسية ومن ثم على مجلس النواب لمنحهم الثقة".

تجدر الإشارة إلى أن الأيام القلية الماضية شهدت العديد من الهجمات الانتحارية في محافظات صلاح الدين وديالى وكربلاء، والعاصمة بغداد راح ضحيتها المئات من العراقيين، كما عادت عمليات استهداف الموظفين الحكوميين من قبل مجهولين ينفذون عمليات اغتيال بأسلحة كاتمة للصوت.